



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

الاعتداءات على السفارات المصرية في الخارج

الأبعاد والتطورات والوضع القانوني وخيارات المواجهة



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي



مقدمة

لطالما تعرضت السفارات المصرية في الخارج لاعتداءات مرتبطة بمواقف مصر السياسية داخليًا وخارجيًا، وكان من أبرز الأمثلة النهج الذي اتبعته جماعة الإخوان المسلمين بعد إزاحتها من الحكم عام 2013 في استهداف البعثات الدبلوماسية. وتكررت مثل هذه الانتهاكات عبر مراحل زمنية مختلفة؛ سواء على خلفية قضايا داخلية أم مواقف مصر من القضايا الإقليمية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. ومؤخرًا، ظهرت انتهاكات جديدة للبعثات المصرية بتحريك عناصر معادية للدولة، أبرزها أنصار جماعة الإخوان المسلمين، بزعم الاعتراض على إغلاق معبر رفح من جانب مصر.

وفي هذا السياق، يتناول التقرير الأبعاد القانونية لهذه الانتهاكات، مؤكدًا مسؤولية الدولة المضيفة عن حماية البعثات الدبلوماسية، وفشلها في ذلك يشكل تهديدًا للعلاقات الدولية ويترتب عليه مساءلة قانونية واضحة.





أولاً: الاعتداءات على السفارات المصرية: (قراءة في السوابق):

شهدت السفارات المصرية بالخارج خلال الفترة 2011 - 2013 عدة اعتداءات، عكست إخلال الدول المضيفة بواجباتها الدولية المنصوص عليها في اتفاقية فيينا لعام 1961، ومن أبرزها بعثات مصر في لندن وباريس، ومحاولة اقتحام السفارة في أنقرة عام 2013 خلال الاحتجاجات ضد النظام المصري، بالإضافة إلى هجوم طرابلس عام 2014 بعد سقوط النظام الليبي. كما تعرضت بعثات مصرية في السودان وتركيا بين 2013 و2015 لاعتداءات نفذها عناصر من جماعة الإخوان.

ومنذ عام 2023، عادت حوادث استهداف السفارات المصرية، شملت بعثات في لندن وبرلين، إضافة إلى سلسلة اعتداءات ومحاولات اقتحام من جماعات يشتبه في صلتها بجماعة الإخوان. فقد استهدفت عناصر محسوبة على الإخوان مقر مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، كما تعرضت السفارات المصرية في هولندا والنرويج لمحاولات مماثلة، بزعم المطالبة بفتح معبر غزة، الأمر الذي استدعى تدخل السلطات المحلية، دون أن يعفيها ذلك من المسؤولية القانونية تجاه حماية البعثات.

ويمكن حصر أبرز محاولات الاستهداف للبعثات المصرية في الخارج خلال أغسطس 2025 في الجدول الآتي:

الدولة	التاريخ	الحدث
أوسلو (النرويج)	نهاية يوليو - بداية أغسطس	تحولت احتجاجات نظمها ناشطون فلسطينيون أمام السفارة المصرية في أوسلو إلى اشتباكات انتقلت داخل المحيط الدبلوماسي؛ حيث حاول المتظاهرون "حجز" الطاقم الرمزي داخل المبنى، وتم رش الطلاب الأحمر على الحراسة والواجهة، ما استدعى تدخل الأمن النرويجي والتحقيق في الحادث. وقد وصفت وزارة الخارجية النرويجية أن التوتر تصاعد إلى حد تصاعدي، وأن السلطات تحقق في القضية.
هولندا (لاهاي)	منتصف أغسطس	شهد مقر السفارة المصرية في لاهاي محاولة اعتداء رمزية قام بها محتجون؛ حيث أقدموا على توقيع أقفال بسلاسل على بوابات السفارة اعتراضاً على موقف مصر من ملف غزة. وأعرب وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، عن "استيائه الشديد"، مؤكداً المسؤولية الدولية الملقاة على الجانب الهولندي في حماية المقر الدبلوماسي. من جانبه، وصف الوزير الهولندي الحادث بأنه "عزل"، وتعهد بتعزيز الإجراءات الأمنية حول السفارة.
فرنسا (باريس)	18 أغسطس	أقدم محتجون على محاولة الاعتداء على مدخل السفارة المصرية بباريس عبر إشعال إطارات مطاطية بالقرب من المبنى، ما استدعى تدخل الشرطة الفرنسية بسرعة. وأدانت الحكومة المصرية الحادث وطالبت باريس بتشديد الحماية حول السفارة.
تركيا (إسطنبول)	20 أغسطس	تجمع أنصار جماعة الإخوان أمام القنصلية المصرية في إسطنبول، ووقعت أعمال شغب تضمنت تكسير واجهات زجاجية ورشق المبنى بالحجارة. وتدخل الأمن التركي لاحقاً للسيطرة على الموقف بعد احتجاج رسمي مصري.
نيويورك (بعثة الأمم المتحدة)	21 أغسطس	تناقلت وسائل الإعلام ومواقع التواصل فيديو يُظهر محاولة لموظفي السفارة المصرية في نيويورك اقتياد متظاهرين إلى داخل البعثة بالقوة، أثناء احتجاجهم على غلق معبر رفح ومنع وصول مساعدات إلى غزة. اعتُبر هذا الأمر اعتداءً وتجاوزاً صارخاً، وطالب حقوقيون بسلسلة من الإجراءات القانونية ضد البعثة.
بريطانيا (لندن)	21 أغسطس	قام محتجون معادون للحكومة المصرية بالتجمع أمام مبنى السفارة في لندن، ووقعت محاولات اعتداء لفظي وجسدي على العاملين عند خروجهم. واحتجت الخارجية المصرية وطالبت السلطات البريطانية بتعزيز إجراءات الحماية.
ألمانيا (برلين)	22 أغسطس	شهدت السفارة المصرية في برلين اعتداء من جانب متظاهرين ينتمون لجماعة الإخوان؛ حيث ألقوا زجاجات حارقة وحاولوا اقتحام محيط السفارة. وتمكنت قوات الشرطة الألمانية من تفريق المحتجين واعتقلت عدداً منهم، وأكدت وزارة الخارجية المصرية أنها تتابع الموقف مع السلطات الألمانية لضمان تأمين البعثة.

وتاريخياً، تعرضت السفارات المصرية في الخارج لاستهداف من قبل عناصر معادية استغلت الاضطرابات أو المواقف السياسية، أبرزها حادثة اختطاف وقتل السفير إيهاب الشريف في بغداد عام 2005، ومحاولات الاعتداء المتكررة في الخرطوم خلال التسعينيات. ويعود الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالاعتداء على البعثات المصرية إلى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد (1978) ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (1979)؛ حيث اعتبرت بعض القوى المعادية السفارات المصرية رموزاً للتطبيع، ما أدى إلى استهدافها من جماعات راديكالية أو أفراد معارضين للسياسة المصرية أو متعاطفين مع القضية الفلسطينية.

وقد تجددت الاعتداءات في التسعينيات مع تصاعد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة، التي اتخذت من استهداف المصالح المصرية بالخارج وسيلة للضغط على الدولة، خاصةً خلال المواجهات الداخلية معها. وكشفت هذه الحوادث عن ثغرات في التزام الدول المضيفة بواجباتها الدولية، ما عرّض الدبلوماسيين المصريين لمخاطر جسيمة وهدد ركائز العلاقات الدولية.

وقد تعاملت القاهرة مع هذه الاعتداءات باعتبارها خرقاً صريحاً للحماية الدبلوماسية، محملة الدول المضيفة المسؤولية الكاملة عن سلامة بعثاتها، واتخذت إجراءات دبلوماسية تراوحت بين الاحتجاجات الرسمية وخفض مستوى التمثيل. وفي المقابل، حظيت مصر بدعم دولي واسع من مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، الذي أكد ضرورة احترام اتفاقية فيينا وحصانة البعثات، مما يعزز حق مصر في المطالبة بضمانات أقوى لحماية ممثليها مستقبلاً.

وفي الحوادث الأخيرة، عبّرت الخارجية المصرية عن استيائها من انتهاك حرمة بعثاتها، وطالبت الدول المضيفة بالتحمل الكامل لمسؤولياتها، على الرغم من تدخل السلطات المعنية بشكل سريع لمعالجة الأمور. وشهدت مؤخراً مساندة شعبية للدولة المصرية، وتمثلت في تجمع سلمي للجالية المصرية أمام السفارة في ميلانو بإيطاليا في 23 أغسطس 2025، رداً على سلسلة الحوادث المتكررة. وفي ضوء هذه الوقائع، يبرز أهمية الموقف القانوني الدولي في حماية حرمة البعثات الدبلوماسية.

ثانيًا: التعدي على البعثات الدبلوماسية المصرية من منظور القانون الدولي:

(1) مبدأ الحصانة والحرمة الدبلوماسية:

يُعد مبدأ الحصانة والحرمة الدبلوماسية ركنًا أساسيًا في القانون الدولي، إذ يضمن للبعثات أداء مهامها دون تدخل من الدولة المضيفة. وقد نشأ هذا المبدأ عرفيًا قبل أن تقره اتفاقية فيينا لعام 1961، التي أرست نظامًا قانونيًا متكاملًا لحماية المباني والممتلكات ووسائل الاتصال الخاصة بالبعثات، إلى جانب الحصانة الشخصية للدبلوماسيين التي تمنع توقيفهم أو إخضاعهم للقضاء المحلي إلا في حالات محدودة. ويركّز المبدأ على حماية كرامة وأمن الدبلوماسيين، وإلزام الدولة المضيفة باتخاذ تدابير استباقية لحماية المباني ومنع أي اعتداء، ويُعد أي تقصير في ذلك خرقًا للالتزامات الدولية. ورغم طابع الحصانة شبه المطلق، فهي ليست امتيازًا شخصيًا، بل أداة لضمان استمرار العلاقات بين الدول، مع إمكانية تنازل الدولة الموفدة عنها لتحقيق العدالة أو المصلحة الدولية.

(2) الالتزامات الدولية للدول المضيفة تجاه السفارات:

▪ اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961:

أرست اتفاقية فيينا لعام 1961 الإطار القانوني لحماية البعثات الدبلوماسية، مفروضة التزامات جوهرية على الدولة المضيفة تتعلق بحرمة مباني السفارة وحصانة الدبلوماسيين. فهي تلزم الدولة بحماية مباني السفارة من أي اقتحام أو ضرر (المادة 22)، وضمان أمن العاملين ومنع أي اعتداء على شخص الدبلوماسيين أو حريتهم وكرامتهم (المادة 29). كما تكفل حرية الاتصالات الرسمية وحصانة المراسلات والوثائق الدبلوماسية (المادة 27). ويعد أي إخلال بهذه الالتزامات انتهاكًا للقانون الدولي ويترتب عليه مسؤولية الدولة المضيفة.

▪ واجب الحماية والوقاية من الاعتداءات:

يُلزم القانون الدولي الدولة المضيفة باتخاذ تدابير إيجابية وفعالة؛ لضمان أمن البعثات وسلامة العاملين فيها (المادة 22/2 من اتفاقية فيينا). فلا يكفي الامتناع عن التدخل المباشر، بل يجب اتخاذ إجراءات وقائية مثل الحراسة وتأمين المباني. وأي تقصير في ذلك يترتب عليه مسؤولية دولية حتى في حال عدم مشاركة الدولة في الاعتداء.

(3) المسؤولية الدولية عن الاعتداء على السفارات:

■ صور المسؤولية الدولية:

يُعد الاعتداء على السفارات انتهاكاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (1961)، ويقع ضمن مسؤولية الدولة المضيئة؛ سواء بسبب التقصير أم الإهمال في حماية البعثات. وتشمل آليات المسؤولية الدولية ثلاثة جوانب رئيسية: الاعتذار الرسمي للاعتراف بالمسؤولية وإصلاح الضرر المعنوي، التعويض المادي والمعنوي عن الأضرار التي لحقت المباني والعاملين وتشويش عمل البعثة، وضمانات عدم التكرار من خلال تعزيز الحماية الأمنية وتشديد القوانين الوطنية وتدريب الأجهزة المختصة. وتهدف هذه الآليات إلى حماية العلاقات الدبلوماسية، وضمان احترام القانون الدولي، وتعزيز الثقة بين الدول.

■ مسؤولية الدولة عن أفعال الأفراد والجماعات:

يلزم القانون الدولي الدولة المضيئة بحماية البعثات الدبلوماسية، وتحمل المسؤولية حتى إذا صدر الاعتداء عن أفراد أو جماعات خارج نطاق سلطتها، شريطة تقصيرها في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو الردع، وفق المادة (22/2) من اتفاقية فيينا لعام 1961. وبناءً على ذلك، تُسأل الدولة عن أفعال سلطاتها أو عن الأفراد الذين كان بالإمكان منعهم، وتشمل الالتزامات الاعتذار الرسمي، التعويض عن الأضرار، وضمانات بعدم تكرار الانتهاك. وقد أكدت محكمة العدل الدولية هذه القاعدة في قضية اقتحام السفارة الأمريكية بطهران عام 1979، معتبرةً إيران مسؤولة عن تقاعسها في حماية البعثة، وبالقياس، فإن أي اعتداء على السفارات المصرية يترتب عليه مسؤولية الدولة المضيئة وفق القانون الدولي.

ثالثًا: الخيارات القانونية والدبلوماسية أمام مصر:

(1) اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية:

تمتلك مصر عدة أدوات دبلوماسية للتعامل مع الاعتداءات على بعثاتها، تبدأ بالاحتجاج الرسمي عبر استدعاء ممثلي الدولة المضيفة وتذكيرها بالتزاماتها وفق اتفاقية فيينا 1961. يلي ذلك المفاوضات الثنائية للتوصل إلى حلول ودية مثل التعويض أو تعزيز الأمن حول السفارات، بما يحافظ على العلاقات ويجنب التصعيد. وفي حال فشل هذه الوسائل، يمكن اللجوء إلى الوساطة أو المساعي الحميدة عبر منظمات دولية وإقليمية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، أو جامعة الدول العربية، بما يمنح الموقف المصري شرعية دولية ويؤكد التزامه بالتسوية السلمية.

(2) اللجوء إلى المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية):

يمثل التوجه إلى الأمم المتحدة خياراً مهماً لمصر عند فشل الحلول الثنائية؛ حيث يمكنها رفع القضية إلى مجلس الأمن بوصفها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، أو عرضها أمام الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لإبراز تقاعس الدولة المضيفة. هذا المسار يعزز الدعم الدولي لمصر. أما قضائياً، فتُعد محكمة العدل الدولية المرجع الأمثل لفرض التعويضات وضمانات عدم التكرار، إضافةً إلى إرساء سوابق قضائية تدعم احترام القانون الدولي.

(3) التدابير المضادة المشروعة في القانون الدولي:

إذا لم تفِ الدولة المضيفة بالتزاماتها، يحق لمصر اتخاذ تدابير مضادة مشروعة، وهي إجراءات غير مسلحة للضغط على الدولة المخالفة ضمن حدود الضرورة والتناسب. تشمل هذه التدابير تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي، استدعاء السفير، تعليق البعثة مؤقتاً، أو اتخاذ خطوات اقتصادية وسياسية مثل تجميد اتفاقيات معينة، مع عدم المساس بالحقوق الأساسية للدولة الأخرى. وتكمن أهميتها في كونها وسيلة ضغط فعالة تتيح لمصر حماية حقوقها دون اللجوء إلى القوة المسلحة المحظورة بموجب المادة (2/4) من ميثاق الأمم المتحدة.

رابعاً: انعكاسات الاعتداء على السفارات على العلاقات الدولية:

(1) أثر الاعتداء على السفارات على مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول:

يمثل مبدأ المعاملة بالمثل أساس العلاقات الدبلوماسية، إذ تقوم حماية البعثات على أساس المساواة والاحترام المتبادل. غير أن الاعتداء على السفارات، مثل البعثات المصرية، يقوض هذا المبدأ ويؤدي إلى فقدان الثقة بين الدول، مما يدفع الدولة المتضررة إلى اتخاذ إجراءات مضادة مثل خفض التمثيل الدبلوماسي أو فرض قيود. وتكرار هذه الاعتداءات يضعف الالتزام باتفاقية فيينا ويهدد الاستقرار الدولي، محوِّلاً العلاقات من أداة للتعاون إلى وسيلة للتوتر والردع. لذلك، يُعد احترام المعاملة بالمثل ضرورة أساسية لضمان استمرار الحوار الدبلوماسي، لا سيما في أوقات الأزمات.

(2) تداعيات الاعتداء على الأمن الدبلوماسي العالمي:

لا يُنظر إلى الاعتداء على السفارات كحادث داخلي فحسب، بل كتهديد للأمن الدبلوماسي العالمي. فالمساس بحماية البعثات يثير قلقاً دولياً ويشجع على تكرار الانتهاكات، ما يدفع الدول إلى تشديد الإجراءات الأمنية. محوِّلاً السفارات من فضاءات للحوار إلى حصون مغلقة تقلل من فعاليتها. وتبرز هذه الاعتداءات الحاجة إلى آليات جماعية لتعزيز الأمن الدبلوماسي؛ سواء عبر التعاون الدولي أم من خلال دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، إذ يؤدي غياب هذه الآليات إلى تآكل الثقة بين الدول وإضعاف قدرة المجتمع الدولي على إدارة الأزمات سلمياً، مما يهدد استقرار النظام الدولي.



الخلاصة

على الرغم من الإطار القانوني المتين الذي توفره اتفاقية فيينا لعام 1961 لحماية السفارات والدبلوماسيين، تواجه البعثات المصرية بالخارج تحديات متزايدة تتعلق بالبيئة الأمنية في الدول المضيفة، بما في ذلك الاضطرابات السياسية، الاحتجاجات الشعبية، التهديدات الإرهابية، وتفاوت قدرات الدول على الاستجابة الفورية أو اتخاذ إجراءات وقائية. وتبرز ثغرات في التنسيق بين وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية والبعثات الخارجية، فضلاً عن تفاوت جاهزية المباني واعتمادها شبه الكامل على حماية الدولة المضيفة، ما يزيد من المخاطر على البعثات.

ولتجاوز هذه التحديات، يُقترح اعتماد تقييم دوري للمخاطر، وتحديث البنية التحتية للسفارات عبر إنشاء مناطق محصنة وغرف آمنة ومسارات إخلاء محمية، وتعزيز نظم المراقبة والإنذار المبكر والاتصالات المشفرة المستقلة. كما يجب أن ترافق هذه الإجراءات عقود صيانة واستجابة طارئة لضمان الجاهزية المستمرة.

ويظل العامل البشري محورياً في إدارة الأزمات، ما يستلزم برامج تدريبية موحدة للدبلوماسيين والموظفين المحليين وحرس البعثات، مع إجراء تمارين محاكاة دورية وتوثيق الدروس المستفادة لسد الثغرات وتعزيز القدرة على الصمود. وعلى الصعيد القانوني والدبلوماسي، من المهم إبرام مذكرات تفاهم ثنائية تحدد التزامات الدولة المضيفة الأمنية بوضوح، مع بنود للتعويض وضمانات عدم تكرار الاعتداءات، وتفعيل آلية إنذار مبكر عبر القنوات الدبلوماسية، وإنشاء صندوق طوارئ للبعثات لتوفير الدعم النفسي واللوجستي والمالي عند الأزمات.

كما يشكل الانخراط مع المجتمعات المحلية عبر الدبلوماسية العامة أداة وقائية لتقليل احتمالات الاستهداف، من خلال التواصل مع منظمات المجتمع المدني والإعلام المحلي وإدارة السمعة في الأزمات. ويُستحسن إنشاء نظام قياس أداء لمتابعة زمن الاستجابة، عدد التمارين، مستوى الالتزام بالإجراءات، ومعدلات سد الثغرات، مما يسمح بإعداد تقارير سنوية شاملة لتوجيه القرارات الإستراتيجية والتمويلية وضمان تحسين مستدام لمنظومة حماية البعثات.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو